



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

ورقة المعلومات الأساسية

بشأن أجتاع خبراء حول :

"وضع رؤية عربية موحدة لبناء إطار منظومة المؤهلات

والمعايير المهنية العربية"

(القاهرة / جمهورية مصر العربية ، ١٦ و ١٧ فبراير / شباط ٢٠١٦)

أجتماع خبراء

حول

وضع رؤية عربية موحدة لبناء إطار منظومة المؤهلات والمعايير المهنية العربية
(القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٦ - ١٧ فبراير / شباط ٢٠١٦)

** مقدمة :-

إن التوجه نحو بناء إطار عربى مشترك للمؤهلات والمعايير المهنية بهدف الربط بين منظومة التعليم والتدريب ومخرجاتها من جهة واحتياجات سوق العمل الفعلية من المهارات والكفايات من جهة أخرى، يعد من أهم المبادرات التى يجب على مجمل الدول العربية دعمها وتشجيعها، فهذه المنظومة سيكون لها تأثيراً كبيراً على تطوير مستوى المهارات المهنية والفنية فى المنطقة فيما لو أنجزت.

حيث سيؤدى ذلك لرفع الإنتاجية والقدرة التنافسية للدول العربية على المستوى العالمى، وكذلك ستساهم فى تقييم محصلة التعلم للأفراد وتشجيعهم على مواصلة التعلم والتدريب، وتحقيق إمكانية انتقال الأفراد بين مسارات التعليم وكذلك تسهيل عملية انتقال العمالة الماهرة بين الدول العربية دون الحاجة إلى إعادة تقييم مهاراتهم أو التشكيك بقيمة المؤهلات والشهادات التى يحملونها وهذا الأمر سيلعب الدور الأبرز بطبيعة الحال فى الحد من مشكلة البطالة بين مواطنى الدول العربية، وإيجاد سوق عمل متوازن يمكن رفده بسواعد مؤهلة تساهم فى تحقيق رؤى وأهداف التنمية الشاملة والمستدامة، وللمساهمة فى تحقيق ذلك يجب العمل فى إتجاهين، هما :-

- ١- إعداد مشروع الإطار العام لمنظومة المؤهلات المهنية العربية.
- ٢- وضع آلية واضحة حول تصميم المعايير المهنية العربية بما يتواءم مع المتطلبات المتغيرة لأسواق العمل.

**** الأهداف العامة من بناء إطار المنظومة :-**

إشارة لقرارات القمم الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة لاسيما المشروع الخاص بموائمة مخرجات التعليم والتدريب واجتياحات سوق العمل واسترشاداً بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني الصادرة عن منظمة العمل العربية.

فإن الأهداف العامة من بناء إطار منظومة المؤهلات والمعايير المهنية العربية، هي :-

- توحيد جهود الدول العربية في أعداد المعايير المهنية، فهناك جهود تبذل في كل من مصر والأردن ودول الخليج العربي لتطوير المعايير الوطنية (ضمن مستويات المهارة المختلفة)، وحيث أن عملية الإعداد مكلفة على المستوى الوطني وتحتاج إلى خبرات متخصصة، وتفادياً لتكرار عملية الإعداد في كل بلد عربي بشكل منفرد وتوفيراً للوقت والجهد والموارد يمكن إعداد معايير مهنية عربية بشكل موحد بالاستفادة من الخبرات العربية ومن نشرها وتطبيقها في كل من الدول العربية.
- العمل على تطوير مسارات مرنة لمواصلة التعلم من خلال اعتمادها على مخرجات التعليم التي تمثل محصلة ما يكتسبه الفرد من معارف ومهارات وكفاءات عبر بيئات التعليم والتدريب المختلفة وهي التعلم النظامي وغير النظامي والحياتي (غير الرسمي)، وهي بذلك ستكون إحدى أدوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأسيس مجتمع التعلم مدى الحياة لتيسير فرص انتقال الأفراد بين الدول العربية لأغراض العمل ومواصلة التعلم لتلبية متطلبات أسواق العمل العربية.
- المساهمة في تعزيز التنمية الشاملة وبناء اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية الدولية لاستخدامها كأداة مرجعية لمحاذاة ومواءمة منظومات المؤهلات الوطنية بالعربية، لزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية في الدول العربية وبما يلبي احتياجات دولنا من القوى العاملة العربية الكفؤة والماهرة والمتعلمة من

خلال مساعدة المؤسسات وأصحاب العمل على ترجمة محتوى المؤهل بشكل سليم وموحد بين الدول العربية.

- التشجيع لدراسة مدى إمكانية وضع آلية لبناء اختبارات الكفاءة المهنية العربية (النظرية والعلمية) اشتقاقاً من المعايير المهنية التي ستصمم بما يتواءم مع احتياجات أسواق العمل العربية، وكذلك بناء بنك أسئلة موحد مترابط تكنولوجياً بين الدول العربية مع توحيد أماكن الاختبارات الخارجية والداخلية،

****الرؤى المستقبلية للمنظومة :-**

إن الرؤية المستقبلية لبناء منظومة المؤهلات والمعايير المهنية العربية المشتركة بصورة تفي بمتطلبات أسواق العمل العربية الحالية والمستقبلية، هي :-

****فى محور المؤهلات المهنية :-**

- المحاذاة أو المواءمة بين منظومات أو أنظمة المؤهلات الوطنية القائمة والمنظومة العربية.
- توفير نتائج مواءمة المؤهلات الأجنبية مع مستويات المنظومات الوطنية فى الدول العربية وفقاً لمرجعية المنظومة العربية.
- تيسير فرص انتقال الأفراد بين الدول العربية لأغراض العمل ومواصلة التعلم.
- تعزيز مبدأ التعلم مدى الحياة.
- الربط بين منظومات أو أنظمة المؤهلات لدى الدول العربية بعضها ببعض الآخر من خلال مرجعية مشتركة للمؤهلات تتألف من عدد محدد من المستويات التي تعتمد على مخرجات التعلم.
- القراءة السليمة لمحتوى المؤهل، والربط بين مؤهل وآخر بما يعزز من فرص الأفراد فى الانتقال بين مسارات التعليم والتدريب لدى الدول العربية وتعميق مبدأ الشفافية والثقة المتبادلة بينهما.
- ضمان جودة أنظمة التعليم والتدريب لدى جميع الدول العربية من خلال اعتماد مخرجات التعليم أساساً لوصف مستويات المنظومة العربية للمؤهلات المهنية.

- تلبية متطلبات أسواق العمل العربية من القوى العاملة الكفؤة والماهرة والمتعلمة من خلال مساعدة المؤسسات وأصحاب العمل على ترجمة محتوى المؤهل بشكل سليم وموحد بين جميع الدول الأعضاء.

**** في محور المعايير المهنية :-**

- المساهمة في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.
- تنظيم سوق العمل عبر تقييم ورفع كفاءة القوى العاملة والحد من العمالة غير المؤهلة.
- رفع الكفاءة المهنية للقوى العاملة العربية لتعزيز قدرتها التنافسية في سوق العمل محلياً وعالمياً.
- خلق الظروف المناسبة والمشجعة للقوى العاملة العربية لانخراطها في القطاع الخاص.
- توفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لخدمات الإرشاد والتوجيه المهني في الدول العربية، وإيجاد نسق واضح للمسارات المهنية ومستقبلها.
- المساهمة في جذب الاستثمارات عبر توفير قاعدة واسعة من القوى العاملة المؤهلة لرفع القدرة التنافسية لضمان جودة المنتج العربي في مقابل منتجات الأسواق الأخرى.
- دعم المؤسسات التعليمية والتدريبية في تطوير برامجها بأعلى مستويات الجودة.

**** أهداف الاجتماع :-**

يهدف الاجتماع إلى وضع رؤية عربية موحدة لبناء إطار منظومة المؤهلات والمعايير المهنية العربية من خلال التوصل إلى :

- 1- وضع نموذج لإطار المؤهلات العربية، من حيث عدد المستويات ومضمون المواصفات لكل مستوى.
- 2- اقتراح المهن ذات الأولوية لإعداد المعايير المهنية العربية لها، وجدولتها بحسب درجة الأهمية.

- ٣- وضع نموذج مقترح لشكل المعيار المهني ومضمونه.
- ٤- وضع تصور للخطة التنفيذية للمشروع "بناء منظومة المؤهلات والمعايير المهنية العربية" للخروج به إلى النور ليكون وثيقة عربية تمثل المرجع الأساسي في تقييم نواتج أنظمة التعليم والتدريب المهني والتقني.

**** محاور الاجتماع :-**

أولاً : مناقشة عامة حول إطار المؤهلات العربية من حيث :-

- أ- الضرورة والأهمية والمرجعية.
- ب- علاقة إطار المؤهلات العربية بفئات مستوى المهارة الواردة في التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨.
- ج- علاقة إطار المؤهلات العربية بالتصنيف الدولي المعياري للتعليم.
- د- مضمون وصفات كل مستوى من مستويات الإطار.
- هـ- كيفية الاستعانة والاستفادة من إطار المؤهلات الأوروبية.
- و- كيفية الاستعانة والاستفادة من إطار المؤهلات الوطنية في كل من تونس ومصر والأردن والسعودية وسلطنة عمان والإمارات والبحرين والكويت.

ثانياً : المعايير المهنية العربية :-

مناقشة عامة حول :

- أ- دور المعايير المهنية في إعداد وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وإعداد اختبارات المستوى المهني العربي.
- ب- مرجعية المعايير المهنية العربية وعلاقتها بالتصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨
- ج- دراسة فئات مستوى المهارة أو مستويات المؤهلات العربية الواجب إعداد معايير مهنية لها.
- د- مرجعية تحديد المهن ذات الأولوية وجدولتها بحسب درجة الأهمية.
- هـ- دراسة إمكانية الاستعانة والاستفادة بالمعايير المهنية الوطنية لعدد من الدول العربية (الأردن ، السعودية ، الكويت ، سلطنة عمان).
- و- وضع نموذج مقترح للمعيار المهني ومضامينه، بحيث يضمن تغطية الكفايات المهنية التخصصية والكفايات الاستخدامية.

**** الجهات المعنية بالمعايير المهنية :-**

هناك جهات عدة معنية بالمعايير المهنية منها :

- ١- الحكومة – ممثلة في وزارة العمل ، إذ أنها الجهة المعنية بتنظيم قضايا تشغيل القوى العاملة.
- ٢- منظمات أصحاب الأعمال – لضمان رفد سوق العمل بعمالة جيدة التأهيل والنوعية.
- ٣- منظمات العمال- لضمان تكافؤ الفرص في الأعداد والتأهيل والتشغيل.
- ٤- دواوين (مجالس) الخدمة المدنية، من حيث كونها الجهة المعنية بتنظيم الاستخدام في القطاع الرسمي (الحكومي).
- ٥- هيئات ومؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، من حيث أن المعايير توفر الأسس الموضوعية المتسقة مع متطلبات سوق العمل، لصياغة الأهداف التدريبية، ومن ثم تطوير البرامج التدريبية وإجراءات تنفيذها.
- ٦- الجهات المركزية المسؤولة عن تنمية الموارد البشرية.
- ٧- الجهات المركزية المسؤولة عن الأختبارات المهنية وإصدار تراخيص مزاوله المهنة.

**** موعد ومكان عقد الاجتماع :-**

القاهرة – فندق سفير (الدقى) خلال يومي ١٦ – ١٧ فبراير/ شباط ٢٠١٦

**** السادة الخبراء المدعون للاجتماع :-**

- ١- السيد المهندس / أحمد مصطفى - المملكة الأردنية الهاشمية
- ٢- السيد الدكتور/ يوسف نوار - الجمهورية التونسية
- ٣- السيد الدكتور/ إبراهيم الشافى - المملكة العربية السعودية
- ٤- السيد الدكتور/ محمد النجار - سلطنة عمان
- ٥- السيد المهندس/ صادق خزل - جمهورية العراق

فضلاً عن السكرتارية الفنية من إدارة التنمية البشرية والتشغيل.
